بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / حسام الدين محمد مغربي

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات : لا يوجد

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

إشكاليات الوكالة التجارية الحصرية في مواجهة تشريعات حماية المنافسة وتسوية منازعاتها

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحثة

رشا "محمد فرج" عبد الرحيم السلايمة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أحمد شرف الدين (**مشرفاً ورئيساً**)

استاذ القانون المدني ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس.

أ.د/ رضا محمد عبيد (**عضـــواً**)

استاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق ـجامعة بني سويف سابقًا.

أ.د/ ناجي عبد المؤمن محمد (**مشرفاً وعضـــواً**)

استاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس.

أ.د/ ياسين محمد ثروت الشاذلي (**عضـواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس.

٢٠٢٢م

كليـــة الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اسم الباحثة : رشا "محمد فرج" عبد الرحيم السلايمة.

عنوان الرسالة : إشكاليات الوكالة التجارية الحصرية في مواجهة تشريعات حماية المنافسة وتسوية منازعاتها

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون التجاري والبحري.

اسم الكلية : الحقوق.

الجامعة : عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠٢٢

كليـــة الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

رسالة دكتوراه

اسـم الباحـث : رشا "محمد فرج" عبد الرحيم السلايمة

عنوان الرسالة : إشكاليات الوكالة التجارية الحصرية في مواجهة تشريعات حماية المنافسة وتسوية منازعاتها

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أحمد شرف الدين (**مشرفاً ورئيساً**)
استاذ القانون المدني ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس.

أ.د/ رضا محمد عبيد (**عضـــواً**)
استاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق ـجامعة بني سويف سابقًا.

أ.د/ ناجي عبد المؤمن محمد (**مشرفاً وعضـــواً**)
استاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس.

أ.د/ ياسين محمد ثروت الشاذلي (**عضـواً**)
أستاذ القانون التجاري والبحري ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومدد كلماته على أن من علي بإنجاز هذه الأطروحة، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين نبينا محمد صل الله عليه وآله وصحبه أجمعين. الحمد لله أولا وأخيرا وامتثالاً لقوله تعالى (ولا تنسوا الفضل بينكم).

اتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان وأسمى عبارات الامتنان والتقدير إلى العالم الجليل والقامة الرفيعة صاحب الأخلاق الأبوية، استاذي الفاضل سعادة **الأستاذ الدكتور/ أحمد شرف الدين، أستاذ القانون المدني- كلية الحقوق- جامعة عين شمس،** على الأشراف والمتابعة حيث كان لي شرف ارتباط اسمي باسم فقيه كبير، وعلم من أعلام القانون المدني، وما قدمه لي من نصح وتوجيه وأشراف على جميع مراحل إعداد الرسالة، وعلى دعمه معنويا وانسانيا برقي التعامل وحسن المعاملة، والذي لم يبخل علي بغزير وقته وطول مدة الدراسة والبحث، تبقى الكلمات عاجزة على الشكر والتقدير البروفسور الأنسان الراقي العطوف شكراً جزيلاً. وادعوا الله أن يحفظك ويبقيك ذخراً ولطلبة العلم عوناً، وأن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يرفع قدره، وأن يجعل مجهوداته في ميزان حسناته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير وأسمى عبارات الامتنان لأستاذي الفاضل العالم الجليل القيمة والقامة صاحب الأخلاق الرفيعة **الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد أستاذ القانون التجاري والبحري - عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس** لتفضله بالإشراف على رسالتي، فمنحني بذلك شرفا عظيما ووساما رفيعا، ويسر لي السبيل وتكرم علي بجهده ووقته، فكان لي نعم المعلم، والذي وجدته عظيما في تواضعه كبيرا في ترفعه، عالما في فكره. ولمست منه اسداء المعروف وسماحة الخلق وطيب المعدن وسخاء النفس، وأدعوا

الله عز وجل ان يحفظه ويبقيه للعلم ذخرا ولطلبة العلم عونا، وأن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يرفع قدره، وأن يجعل مجهوداته في ميزان حسناته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد أستاذ القانون التجاري والبحري – وعميد كلية الحقوق – جامعة بني سويف سابقاً**، الغزير بعلمه وتواضعه لتفضله بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما سيمنحها تميزا وجودة حيث ستلقى ملحوظاته طريقها السريع إلى هذا العمل فجزاه الله عني خير الجزاء، سائلاً المولى عز وجل أن يرفع قدره في الدنيا والأخرة، وأن يمتعه بالصحة والعافية، إنه ولي ذلك والقادر علية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ ياسين محمد ثروت الشاذلي، أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري –كلية الحقوق – جامعة عين شمس**، الغزير بعلمه وتواضعه وحميد خصاله، لتفضله بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، مما سيمنحها تميزا وجودة حيث ستلقى ملحوظاته طريقها السريع إلى هذا العمل فجزاه الله عنا خير الجزاء، سائلاً المولى عز وجل أن يمتعه بالصحة والعافية وأن يرفع قدره في الدنيا والأخرة إنه ولي ذلك والقادر علية.

الإهـــداء

- إلى صاحب الفضل الأول والأخير، إلى النور في قلبي، إلى الهادي سواء السبيل..... الله العلي القدير.
- إلى روحك الطاهرة التي طالما افتقدتها... والدي رحمه الله.
- إلى نبع العطاء والحنان والصفاء بكل وفاء وإخلاص، أحبك أمي..
- إلى فرحة أيامي وفراشات بستاني، ريف، عرب، شهم، كنزا زينة الحياة الدنيا.. أبنائي.
- إلى الأب الروحي ومصدر إلهامي الأصيل الدكتور يونس عرب.
- إلى السند الذي لا يميل.. كل الحب أخي.
- إلى من هم لفؤادي مهجتي ولحياتي خير أنس... أخواتي.
- إلى الايادي المخلصة التي ساعدتني والنوايا الطاهرة التي تدعوا بمحبتي وتوفيقي. وما توفيقي إلا بالله

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

المقدمة

تنتشر في أوساط القطاعات التجارية العلاقات التعاقدية التي يتم بموجبها تعيين وكيل تجاري لمنتج معين أو خدمة معينة، وبعض هؤلاء الوكلاء يكتسب بموجب التعاقد حقاً حصرياً ممنوحاً له وحده دون غيره، في منطقة معينة، وبشأن منتج أو خدمة معينة، ولمدة محددة، وهو ما يشيع تسميته بالوكالة التجارية الحصرية أو الوكيل التجاري الحصري.

إنّ شرط الحصرية قد يرد كأحد الشروط العقدية ضمن اتفاقية الوكالة التجارية، وقد ينشأ بالحقيقة عن طبيعة محل عقد الوكالة ذاته، إذ قد يكون محل الوكالة التجارية استخدام براءة اختراع هي في طبيعتها تنطوي على حق حصري أو استئثاري لصاحب الاختراع، أو قد يكون محل الوكالة التجارية استخدام علامة تجارية، ومثل هذا المحل يتضمن في أساسه حقوقاً حصرية في استغلال العلامة من قبل صاحبها أو من يأذن له باستغلالها بموجب عقد الوكالة التجارية.

وبالمقابل، فإن انتشار وتكريس مبدأ حرية التجارة نشأ عنه مبدأ حرية المنافسة الذي يمنع من حيث الأصل أي تاجر من الاستئثار بمنتج أو خدمة معينة، هذه المنافسة التي تحميها تشريعات وحماية المنافسة ومنع الاحتكار أو الممارسات الاحتكارية، وهي التشريعات التي تم سنها في العقدين الأخرين انسجاماً مع اتفاقيات التجارة الدولية وبروز منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trading Organization، وتتضمن قواعد قانونية تحظر أية ممارسات تستهدف المنافسة أو تقيدها، كما تحظر الممارسات الاحتكارية وتحظر ما يعرف بالمركز الاقتصادي المسيطر أو المهيمن أو تنظم قواعده وضوابطه .

ومن حيث الأصل فإن منح وكيل تجاري حقاً حصرياً دون غيره من التجار ينضوي في ظاهره على تعارض مع الحق في المنافسة التجارية، لأن للحق الحصري آثار تتعلق بطبيعة ومحتوى ونطاق الأداة التعاقدية التي أنشأته، ومن هنا يُثار التساؤل حول ما إذا كان هناك تعارض حقيقي بين الشروط العقدية للوكالة التجارية الحصرية وبين الأحكام القانونية المقررة لحماية المنافسة ومنع الاحتكار، ثم إذا كان هناك تعارض، فما هو نطاقه ؟ وما هي آثاره ؟ وكيف السبيل الى تجاوز الأثر القانوني لهذا التعارض؟

والوكالات التجارية الحصرية بذاتها، وبما تنتجه من مراكز قانونية للوكلاء التجاريين في ضوء قواعد تشريعات المنافسة ومنع الاحتكار، تثير العديد من المنازعات، بعضها تنشأ ما بين الوكيل التجاري الحصري ومانح التوكيل صاحب الحق في المنتج أو الخدمة محل عقد الوكالة، وبعضها ينشأ ما بين الوكيل التجاري الحصري والغير في القطاع التجاري المعني، غالباً ما يتصل بقواعد حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وهذا يثير التساؤل حول ماهية هذه المنازعات بأنواعها المختلفة، والوسائل المقررة لفض وتسوية هذه المنازعات، سواء عن طريق القضاء أم من خلال الوسائل البديلة لفض المنازعات، وفي مقدمتها التحكيم.

وفي ضوء ما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى بحث شروط وأحكام الوكالة التجارية الحصرية، ومدى تعارضها مع القواعد القانونية المقررة في تشريعات حماية المنافسة ومنع الاحتكار. كما تسعى لتناول وتبيان منازعات الوكالة التجارية الحصرية ووسائل فضها وتسويتها، وانجع هذه الوسائل واكثرها ملاءمة بالنظر لطبيعة النزاع.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان مدى تعارض حقوق الوكيل التجاري المقررة في الوكالة التجارية الحصرية مع الاحكام القانونية المقررة في تشريعات حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

كما تتمثل مشكلة الدراسة من جهة أخرى في بيان أفضل وأنجع الوسائل لفض وتسوية المنازعات الناشئة عن الوكالة التجارية الحصرية.

أهداف وأسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث حقوق الوكيل التجاري الحصري بموجب الوكالة التجارية الحصرية، سواء أكان محلها منتجاً أم خدمة، وبيان أساس الحق الحصري سواء المستند إلى الشرط العقدي أم الناشئ عن طبيعة محل عقد الوكالة. كما تهدف هذه الدراسة إلى تناول أحكام تشريعات حماية المنافسة ومنع الاحتكار، خاصة المتعلقة بشروط الاتفاقات المقيدة للمنافسة.

وتهدف بالنتيجة إلى بيان مدى التعارض بين شروط الوكالة التجارية الحصرية، وبين أحكام تشريعات حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وكذلك تهدف إلى تناول خصوصية المنازعات الناشئة عن ذلك ووسائل فضها وتسويتها.

وفي ضوء هذه الأهداف فإن أسئلة الدراسة التي تسعى الباحثة للإجابة عليها تتمثل بما يلي:

- ما هي الحقوق الممنوحة للوكيل التجاري بموجب الوكالة التجارية الحصرية، وما هو مصدر الحصرية ؟
- ما هي القواعد القانونية المقررة في تشريعات حماية المنافسة ومنع الاحتكار خاصة تلك التي تحظر الاتفاقات المقيدة للمنافسة ؟
- ما مدى وأساس التعارض ما بين شروط الوكالات التجارية الحصرية وما بين أحكام تشريعات حماية المنافسة ومنع الاحتكار؟

- ما هي الخصوصية التي تنطوي عليها المنازعات الناشئة عن الوكالة التجارية الحصرية، أكان فيما بين أطرافها، أم ما بين الوكيل والغير؟ وما هي وسائل فضها وتسويتها، وأنجع وأفضل هذه الوسائل؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة بأنها تسلط الضوء على إحدى أهم مصادر المنازعات التجارية التي تسود الأسواق التجارية والتي تتصل بالوكالات التجارية، وتزداد الاهمية من زاوية ان هذه الدراسة تتناول الوكالة التجارية الحصرية التي تختلف عن غيرها من الوكالات التجارية.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها الى تقديم اجابة واضحة بشأن مدى تعارض شروط الوكالات التجارية الحصرية مع قواعد تشريعات حماية المنافسة ومنع الاحتكار، ومثل هذه الاجابات تتيح حلولاً عملية لدى تنظيم هذه الوكالات، وفي تحديد الشروط المحظورة المقيدة للمنافسة، كما تقدم اجابات للعاملين في هذا الحقل عما تواجههم من مشكلات تؤدي الى خلق منازعات قانونية.

وأخيراً، فإن الأهمية العملية لهذه الدراسة تكمن في بيان أنجع وسائل فض منازعات الوكالات التجارية الحصرية.

في ضوء اهمية الدراسة المتقدم بيانها، فإن المستفيدين عملياً منها يتمثلون بالفئات التالية:

- التجار الذين يسعون الى الحصول على وكالات تجارية حصرية.
- الصناع والتجار الذين يسعون إلى منح وكالات تجارية في مناطق معينة.
- المحامون بوجه عام وأولئك المتخصصون بتنظيم الوكالات التجارية وتولي منازعاتها.